

القاهرة في: ٥ مارس ٢٠١٧

السيد الأستاذ / رئيس مجلس الإدارة

بنك

تحية طيبة وبعد،،

بالإشارة إلى مبادرات البنك المركزي المصري التي صدرت خلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ بهدف تشجيع البنوك على تمويل الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث بدأت باصدار تعريف موحد لها على مستوى القطاع المصرفي في ٧ ديسمبر ٢٠١٥، ثم تبعتها المبادرة التي صدرت في ١١ يناير ٢٠١٦ بشأن منح الشركات والمنشآت الصغيرة والصغيرة جداً تسهيلات ائتمانية بسعر عائد منخفض ٥%، وأخيراً المبادرة الصادرة في ٢٢ فبراير ٢٠١٦ التي تضمنت منح الشركات والمنشآت المتوسطة التي تعمل في مجالي الصناعة والزراعة تمويل متوسط وطويل الأجل بسعر عائد منخفض ٧%.

هذا وبناءً على الاجتماعات التي عُقدت مع البنوك بغرض التشاور معها لتذليل الصعوبات التي تواجهها خلال عملية منح القروض والتسهيلات الائتمانية التي نتج عنها الحاجة الى اعادة النظر في التعريف الصادر بالإضافة إلى توفير تسهيلات ائتمانية لتمويل رأس المال العامل للشركات والمنشآت المتوسطة، فقد صدر قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة في ٢٨ فبراير ٢٠١٧ الذي ينص على ما يلي:

أولاً: تعديل بعض بنود الكتاب الدوري الصادر في ٧ ديسمبر ٢٠١٥ وذلك على النحو التالي:

١. تعديل تعريف الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة ليصبح كما يلي:

الجديدة (حديثاً التأسيس)		القائمة		الشركات والمنشآت
حجم العمالة*	رأس المال المدفوع**	حجم العمالة*	حجم الأعمال (المبيعات/ الإيرادات السنوية)	
أقل من ١٠ أفراد	أقل من ٥٠ ألف جنيه.	أقل من ١٠ أفراد	أقل من مليون جنيه.	متناهية الصغر
أقل من ٢٠٠ فرد	من ٥٠ ألف جنيه إلى أقل من ٥ مليون جنيه للمنشآت الصناعية وأقل من ٣ مليون جنيه لغير الصناعية.	أقل من ٢٠٠ فرد	من مليون جنيه إلى أقل من ٥٠ مليون جنيه.	الصغيرة
	من ٥ مليون جنيه إلى ١٥ مليون جنيه للمنشآت الصناعية، ومن ٣ مليون جنيه إلى ٥ مليون جنيه لغير الصناعية.		من ٥٠ مليون حتى ٢٠٠ مليون جنيه.	المتوسطة

* حجم العمالة استرشادي وغير مُحدد لتعريف الشركة أو المنشأة.

** يتم استخدام "رأس المال المدفوع" في حالة الشركات والمنشآت الجديدة بدلا من حجم الأعمال، وذلك لمدة عام واحد من بدء مزاولة النشاط حتى يتوفر لديها البيانات الخاصة بحجم الأعمال، وعليه يكون هذا التصنيف مؤقت وبعد ذلك يتم تطبيق التعريف الأصلي القائم على حجم الأعمال.

٢. تعديل البند (٥- أ) ليصبح على النحو التالي:

تعديل البند "أولاً/١/هـ" الخاص بنتائج "تحليل المركز المالي للعميل وفقاً لما تعكسه قوائمه المالية لمدة ثلاث سنوات على الأقل..."، بحيث يتم السماح للبنوك بتمويل الشركات والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة (بحد أقصى حجم مبيعات أقل من ١٠ مليون جنيه مصري)، وبحد أقصى عامين من تاريخ المنح دون الحصول على قوائم مالية معتمدة من مراقب الحسابات وذلك في ظل عمل معظمها في القطاع غير الرسمي وإتاحة فترة كافية لتأهيلها تدريجياً لإعداد بيانات وقوائم مالية معتمدة. ذلك مع مراعاة أن تتضمن السياسة الائتمانية للبنك الضوابط المناسبة التي تتماشى مع تمويل هذه النوعية من الشركات بما يكفل التحقق من سلامة الموقف المالي للعملاء.

٣. تعديل البند (٥- ج) ليصبح على النحو التالي:

تعديل البند "ثالثاً" ليصبح "إدارة المخاطر الائتمانية وأسس تصنيف الشركات والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة"، وتعديل التعريف الوارد به وفقاً للتعريف الموحد الجديد.

ثانياً: تعديل ما ورد بالكتاب الدوري الصادر في ٢٩ ديسمبر ٢٠١٦ ليصبح على النحو التالي:

"تعديل أحد محددات المطالبات على المنشآت الصغيرة المتعلقة "بالعميل" وفقاً للمعايير الرقابية والتي تُعطى وزن مخاطر ٧٥% ليطبق فقط على الشركات والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة - دون المتوسطة- بحد أقصى حجم مبيعات سنوية أقل من ٢٠ مليون جنيه مصري (وذلك بدلا من حجم المبيعات السنوية بواقع ١٠ مليون جنيه مصري)، مع استمرار سريان باقي المعايير الأخرى الواردة بالتعليمات دون تعديل".

ثالثاً: بالنسبة للشركات والمنشآت المتوسطة:

١. يتم إضافة قطاع الطاقة الجديدة والمتجددة إلى مبادرة الشركات والمنشآت المتوسطة الصادرة في ٢٢ فبراير ٢٠١٦ لتتضمن كل من قطاعات الصناعة والزراعة والطاقة الجديدة والمتجددة.
٢. يتم تعديل الحد الأقصى المقرر للعميل الواحد للاستفادة من المبادرة الصادرة في ٢٢ فبراير ٢٠١٦ ليصبح مبلغ ٤٠ مليون جنيه مصري (بدلاً من ٢٠ مليون جنيه مصري) وذلك عن طريق بنك واحد.
٣. إتاحة مبلغ ١٠ مليار جنيه (على شرائح) من خلال البنوك بسعر عائد ١٢% لتستخدمها في منح تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل لتمويل رأس المال العامل للشركات والمنشآت المتوسطة التي تعمل في المجال الصناعي والتصنيع الزراعي والطاقة الجديدة والمتجددة فقط، مع إبلاء العناية والأولوية لتلك الشركات العاملة في مجال التصدير أو إحلال الواردات.
٤. تعويض البنوك عن فارق سعر العائد، من خلال البنك المركزي المصري على أساس الآتي:

سعر عائد الاقراض لليلة واحدة + ١% - ١٢%

رابعاً: التقارير المُعدة عن محافظة الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

قيام البنوك بمراجعة قاعدة البيانات الخاصة بالشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وفقاً للفئات المذكورة في التعريف الجديد أعلاه لتتضمن بيانات أكثر عن نوع النشاط، وحجم الأعمال، وعدد حسابات تلك الشركات والمنشآت مُقسمة بحسب القطاع (صناعي/ زراعي/ خدمي/ تجاري/.....)، وفقاً للنماذج التي سيتم إعدادها من قبل قطاع الرقابة والإشراف.

برجاء التفضل بالتنبيه نحو اتخاذ اللازم للعمل بالقرار المذكور.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

جمال نجم